نشرة صندوق النقد الدولي

اجتماعات الربيع

صندوق النقد الدولي: العالم يجب أن يركز على إصلاح القطاع المالي

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية
٢٢ إبريل ٢٠١٠

موقع بناء في العاصمة الإندونيسية جاكرتا: تعافي الاقتصاد العالمي بسرعة فاقت التوقعات يقف شاهدا على التعاون غير المسبوق
(الصورة: Romeo Gacad/AFP)

- الاقتصاد العالمي يعود إلى تسجيل نمو بنسبة ٤,٢%، حسب تصريح السيد دومينيك ستراوس-كان
- لكن المشكلات الأساسية لا تزال قائمة، ومنها طلب القطاع الخاص الضعيف والبطالة المرتفعة
- ينبغي العمل على إصلاح القطاع المالي حول العالم بوتيرة أسرع

صرح السيد دومينيك ستراوس-كان، مدير عام صندوق النقد الدولي، بأن الاقتصاد العالمي يواصل التعافي من الأزمة العالمية بسرعة أكبر مما كان متوقعا، لكن العالم لا يزال محفوفا بالمخاطر والحكومات ينبغي أن تركز الآن على تعزيز إصلاح التنظيم في القطاع المالي لتجنب الأزمات المستقبلية.

وقد تحدث السيد ستراوس كان قبيل الاجتماعات التي يعقدها الصندوق والبنك الدولي ومجموعة العشرين التي تضم ممثلين للبلدان الصناعية وبلدان الأسواق الصاعدة الرائدة في العاصمة واشنطن، فقال إن التعافي الذي فاقت سرعته التوقعات يقف شاهدا على التعاون غير المسبوق بين الاقتصادات الكبرى لمكافحة الأزمة.

لكنه صرح للصحفيين في مؤتمر صحفي كبير عُقِد بتاريخ ٢٢ إبريل وعرض فيه لعدة قضايا منها اليونان وأيسلندا والأرجنتين والصين وإصلاح صندوق النقد الدولي بأن التعافي لا يزال غير متكافئ وأن العالم لا يمكن أن يعود إلى منواله المعتاد.

ينبغي تأمين التعافي

وقال السيد ستراوس-كان: "الهدف الآن هو تأمين التعافي والتقدم في مساره، لأنه لا يزال هشا وإن زادت قوته وتسارعت وتيرته. وهو هش في الأساس لأنه غير متكافئ." وأضاف: "إن العالم لا يزال محفوفا بالمخاطر، ولا يعجبني ما يتصوره الكثيرون من أن الأزمة انتهت وأن كل المشكلات باتت في عداد الماضي، وأننا نستطيع العودة إلى منوالنا المعتاد." ”

وأشار ستراوس-كان إلى مجموعة من المشكلات المختلفة، منها ارتفاع البطالة في الاقتصادات المتقدمة، وضعف طلب القطاع الخاص، وارتفاع المديونية الحكومية، ومخاطر فقاعات أسعار الأصول في الاقتصادات الصاعدة، والحاجة إلى المضي بسرعة في إصلاح النظام المالي.

وعند إعلان صدور آخر التنبؤات الاقتصادية التي أعدها خبراء الصندوق، قال السيد أوليفييه بلانشار، كبير اقتصاديي الصندوق، إن العالم يواجه "مرحلة جديدة مهمة من مراحل الأزمة". فحتى يتحقق نمو قوي ومستمر ومتوازن، ينبغي بذل مزيد من الجهود، أي ضبط أوضاع المالية العامة في الاقتصادات المتقدمة، وإجراء تعديلات في أسعار الصرف، وإعادة موازنة الطلب عبر بلدان العالم.

وسوف يناقش قادة مجموعة العشرين في ٢٣ إبريل الجاري عملية التقييم المتبادل بين مختلف الاقتصادات سعيا لتحقيق مستوى متكافئ من التعافي الاقتصادي. "فمن الواضح أن العمل على أساس متعدد الأطراف والتعاون في مجال السياسات هي الإرث الكبير الذي خلفته هذه الأزمة، وما نعتبره مهما في هذا الخصوص هو ضرورة المحافظة على هذا الإرث في عالم ما بعد الأزمة. ومن هذا المنظور، يعد "برنامج التقييم المتبادل" الذي أنشأته مجموعة العشرين عملية واعدة للغاية. وهي عملية ينبغي تحسينها بطبيعة الحال، فهي عملية تعلم بالممارسة، ونحن نقوم بها لأول مرة، لكنني أراها مثيرة للاهتمام بالفعل."

إصلاح القطاع المالي

وذكر السيد ستراوس-كان أنه يتعين الآن تحقيق التقدم في إصلاح القطاع المالي. وأشار إلى ثلاثة مجالات أساسية ينبغي التوصل إلى اتفاق دولي بشأنها مع نهاية هذا العام.

- قواعد للسيولة ورأس المال في القطاع المالي؛
- مجموعة الأدوات اللازمة للتصدي للمخاطر النظامية؛
- إطار لقضايا تسوية أوضاع المؤسسات العاملة عبر الحدود.

وقال سيادته إن التقدم جار على الجانب التنظيمي، غير أنه "يتعين زيادة الاهتمام بالجانب الرقابي الذي نراه المطلب الأهم لأن وجود أفضل القواعد التنظيمية يظل دون جدوى إذا لم يُفرَض تطبيقها وكانت الرقابة غائبة."

وقال السيد ستراوس-كان إنه يأمل أن يتمكن زعماء العالم من التعاون على التقدم معا في مسيرة تنظيم الأسواق المالية وتسوية أوجه عدم الاتساق في المنهج المتبع. وقال إن البلدان لا تحتاج إلى نفس القواعد بالضبط، وإنما يتعين أن تكون القواعد متسقة بين جميع بلدان العالم.

وأوضح السيد ستراوس-كان أن الصندوق أعد وثيقة تمهيدية لمجموعة العشرين حول خيارات فرض الضرائب على القطاع المالي بغرض مناقشتها. وقال "إننا مقتنعون بأن النظام الضريبي يمكن أن يساعد على تخفيض احتمالات وقوع الأزمات في المستقبل، وذلك إلى جانب التنظيم بالطبع... وما حاولنا القيام به هو تقديم تحليلات شاملة، آخذين في الاعتبار هدفين، هما تأمين بعض الموارد اللازمة للمساعدة في حل الأزمات إذا ما وقعت؛ وامتلاك أداة تساعد على كبح السلوك المخاطِر ومن ثم منع احتمال وقوع الأزمات في المستقبل."

وتطرق السيد ستراوس-كان إلى مجموعة من القضايا المختلفة:

اليونان: أوضح المدير العام أن بعثة من الصندوق بدأت لتوها إجراء مباحثات مع الحكومة اليونانية يُتوقع أن تستغرق عدة أيام. وقال إن الصندوق سيعامل اليونان على غرار أي بلد عضو آخر. "فلا توجد عصا سحرية تحل مشكلات البلد الاقتصادية بسهولة،" ولكن الصندوق يعتقد أن لديه بيانات اقتصادية كافية لكي تتقدم المفاوضات.

عملة الصين: قال السيد ستراوس-كان إنه يتوقع قيام الصين بتعديل قيمة العملة مع الوقت، بما يحقق مصلحتها وهي في سبيل تحويل اقتصادها من نموذج تقوده الصادرات إلى نموذج يركز على النمو المحلي.

آيسلندا: صرح السيد ستراوس-كان بأن برنامج الصندوق مع آيسلندا لا يزال في مساره الصحيح. وقال إنه تم تفادي كارثة شاملة، لكنه أعرب عن تعاطفه مع شعب آيسلندا لأنهم حُمِّلوا تكاليف إخفاقات "البنوك الضخمة"."

صلاحيات الصندوق وإصلاحات الحوكمة: قال السيد ستراوس-كان: "إننا نرى أن دور الصندوق لا يزال محوريا للغاية. ولذلك ينبغي أن تعبر الصلاحيات المنوطة به تعبيرا أفضل عن العمل الذي نؤديه بالفعل. إننا لا نسعى لمراجعة هذه الصلاحيات بغية التوسع فيما يؤديه الصندوق، وإنما نحاول فقط مواءمة هذه الصلاحيات مع ما نؤديه بالفعل، وليس هذا هو الواقع الراهن بالضبط لأن عملنا تغيَّر بمرور الوقت بينما بقيت الصلاحيات دون تغيير." وأضاف أن الصندوق سيركز بدرجة أكبر على الرقابة متعددة الأطراف. وقال إن الصندوق يمضي قدما في خططه الموضوعة لزيادة التمثيل في الصندوق باتجاه الأسواق الصاعدة الديناميكية والبلدان النامية. وأضاف أنه يتوقع إنجاز هذا العمل في الموعد المستهدف مع حلول العام القادم.

يرجى إرسال التعليقات على هذا المقال إلى عنوان البريد الإلكتروني التالي: imfsurvey@imf.org

هذا المقال مترجم من *نشرة صندوق النقد الدولي (IMF Survey)* التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني التالي: www.imf.org/imfsurvey.